

■ اتفاقية تعاون بين اتحاد الغرف اللبنانية والجمعية العربية الصينية للتعاون والتنمية



مع الصين التي تعتبر الشريك التجاري الأول للبنان"، لافتاً إلى "وجود الكثير من الفرص الواعدة التي يمكن العمل عليها في المستقبل" لافتاً إلى أن "الصين مهمة بلبنان وهي على استعداد للاستثمار ببلدنا". من جهته أشاد الطفيلي باهتمام شقير بتطوير علاقات لبنان الاقتصادية مع الخارج خصوصاً مع الصين"، مؤكداً أن "الجمعية ستسعى من خلال هذه الاتفاقية إلى متابعة القضايا الاقتصادية والتجارية التي تهتم لبنان مع هذا البلد الصديق".

المصدر (اتحاد الغرف اللبنانية، بتصريف)

وقع رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية ورئيس اتحاد غرف الصناعة والتجارة والزراعة اللبنانية محمد شقير ورئيس "الجمعية العربية الصينية للتعاون والتنمية" قاسم طفيلي، اتفاقية تعاون بهدف "تعزيز التعاون بين الطرفين لتنمية العلاقات الاقتصادية مع الصين". وتهدف الاتفاقية إلى زيادة الصادرات اللبنانية والاستفادة من برامج مبادرة طريق الحرير وزيادة التواصل بين الشركات اللبنانية والصينية وتبادل المعلومات والخبرات. ونوه شقير بالعمل الذي تقوم به الجمعية لتقوية العلاقات الاقتصادية العربية واللبنانية مع الصين، مشيراً إلى "أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي

■ غرفة الشارقة تنظم "ملتقى التجارة والاستثمار الإماراتي - الكيني"



في أسواق كينيا المزدهرة، وإلى تعزيز العلاقات التجارية مع مجتمع الأعمال الكيني ومواصلة بناء الشراكات وتبادل الاستثمارات والاستفادة من الحوافز المتاحة".

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصريف)

اختتمت البعثة التجارية التي تنظمها غرفة تجارة وصناعة الشارقة ممثلة بمركز الشارقة لتنمية الصادرات التابع للغرفة، زيارتها إلى جمهورية كينيا كمحطة أولى ضمن إطار جولتها الإفريقية، حيث عقدت "ملتقى التجارة والاستثمار الإماراتي - الكيني" في العاصمة الكينية نيروبي. وألقى رئيس مجلس إدارة غرفة الشارقة عبد الله سلطان العويس، كلمة في افتتاح الملتقى أكد خلالها على متانة العلاقات الثنائية الوثيقة والعريقة القائمة بين الإمارات وكينيا والمبنية على روح التفاهم والاحترام المتبادل، موضحاً أن "عقد هذا اللقاء في العاصمة الكينية نيروبي هو جزء من الجهود المشتركة لتعزيز هذه العلاقات وتطويرها باستمرار من أجل فتح الباب أمام المزيد من فرص الاستثمار والتبادل التجاري". وقال: "تتمتع الصناعات والمنتجات الإماراتية بمزايا فريدة وتنافسية من حيث تنوعها وجودتها ومواصفاتها العالية وأسعارها، ومن هذا المنطلق مضيفاً يتطلع قطاع الأعمال في الإمارات إلى تعزيز وجوده

■ ارتفاع معدّل التضخّم في الأردن 4.5 في المئة



ارتفع معدل التضخم في الأردن خلال 11 شهراً من العام الجاري بنسبة 4.5 في المئة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017. ووفقاً لتقرير دائرة الإحصاءات العامة الحكومية فإن من أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الارتفاع مجموعة النقل بمقدار 1.39 نقطة مئوية، والحبوب ومنتجاتها بمقدار 1.02 نقطة مئوية، والتبغ والسجائر بمقدار 0.64 نقطة مئوية، والايجاتر بمقدار 0.42 نقطة مئوية، والوقود والإنارة بمقدار 0.40 نقطة مئوية. أما أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها، فهي مجموعة الخضروات والبقول الجافة والمعلبة بمقدار 0.12 نقطة مئوية، والملابس بمقدار 0.05 نقطة مئوية، والتوابل ومحسنات الطعام والمأكولات الأخرى والأحذية بمقدار 0.01 نقطة مئوية لكل منها.

خلال نفس الشهر من عام 2017 ارتفع معدله 2 في المئة. ومن المتوقع أن يشهد معدل التضخم مزيداً من الارتفاع خلال العام المقبل نتيجة الزيادة التي طرأت على أسعار الخضر والفواكه بسبب عمليات التصدير وتراجع الكميات المنتجة محلياً. المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرّف)

وفي ما يتعلق بالرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلك لشهر نوفمبر (تشرين الثاني) 2018، فقد بلغ 129.1 مقابل 126.6

■ توقعات إيجابية لاقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



المواطنين على الانضمام إلى القوى العاملة، وثانياً لجعل وظائف القطاع الخاص أكثر جاذبية للمواطنين. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرّف)

كشف تقرير حديث صدر عن المنتدى الاستراتيجي العربي بالتعاون مع مركز الإمارات للسياسات تحت عنوان "الأفاق الاقتصادية الاجتماعية لدول الخليج العربية... مؤشرات وتوقعات"، عن نجاح الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في أن تتجاوز إلى حد بعيد آثار انخفاض أسعار النفط في عام 2014. ووفقاً للتقرير فإن التوقعات الاقتصادية للمنطقة إيجابية نسبياً لنصف العقد المقبل، ما يفسح المجال أمام متابعة الإصلاحات الهيكلية والمالية في اقتصادات دول مجلس التعاون. مبيّناً أنّ ارتفاع أسعار النفط وفرّ أفاقاً أفضل لتحقيق التوازن في موازنات دول الخليج.

وبحسب التقرير فإن حكومات دول مجلس التعاون مدعوة إلى تهيئة مساحة اقتصادية أكبر للقطاع الخاص إذا ما أرادت توسيع رقعة أعماله وتعزيزه، بما يمكن الشركات الخاصة من تسريع استحداث الوظائف، مطالباً بإجراء إصلاحات في سوق العمل، أولاً لتشجيع قطاع أكبر من

